المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

ورقة تحليلية

حالة اللا حرب واللا سِلم في اليمن:
من المستفيد؟ وما تداعياتها؟

فوزي الغويدي

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

حالة اللاحرب واللاسلم في اليمن:
من المستفيـــد؟ وما تداعيـــــاتها؟

فوزي الغويدي*

*زميل باحث زائر في مجلس الشرق الأوسط للشئون الدولية في الدوحة

ورقة تحليلية

نوفمبـــر / 2023

ملخص تنفيذي:

رغم انتهاء الهدنة المؤقَّتة (التي جرى التَّوافق عليها في أبريل ٢٠٢٢م)، في الثَّاني مِن أكتوبر مِن ذات العام، لم يجر الاتِّفاق على هدنة جديدة، ودخلت الحرب في اليمن مرحلة هدوء جديدة بتوافق الجميع نتيجة ضغوط خارجية مورست عليهم، لإبقاء الوضع كما هو، فلا حرب مشتعلة في الجبهات، ولا سلم قائم في عموم البلاد

مرحلة الهدنة غير المتَّفق عليها هذه تصنَّف ضمن حالة اللَّا حرب واللَّا سلم، وهي حالة يتحكَّم فيها عوامل سياسية وعسكرية عدَّة، مِنها توازن القوى والمصالح الإقليمية والدُّولية؛ فهي مرحلة مؤقَّتة يجري فيها تجميد القتال بانتظار تحقيق مكاسب سياسية أو إستراتيجية تلبِّي مصالح الأطراف المعنية بالصِّراع القائم

وقد لعبت التطوُّرات الإقليمية وانفراج العلاقات بين السعودية وإيران دورًا مهمًّا في التَّأثير على المشهد اليمني، وإطلاق عجلة المباحثات بين السعودية وجماعة الحوثي، خصوصًا في ظلِّ تعثُّر الحسم العسكري معهم. ويبدو أنَّ الأطراف الرئيسة باتت تستفيد مِن حالة اللَّا حرب واللَّا سلم بطرق مختلفة، فقد باتت جماعة الحوثي تسعى لتعزيز مكانتها ككيان شبه مستقل في شمال اليمن، بينما يسعى المجلس الانتقالي الجنوبي لتوحيد الجنوب تحت مظلَّته. غير أنَّ التَّنافس حول السُّلطة والموارد يُعقِّد الوضع

ومع استمرار هذا الوضع، يتوجَّب على المجتمع الدولي دعم الجهود الإنسانية لإيجاد حلٍّ دائم للأزمة اليمنية؛ فهذه المرحلة تقدِّم فرصة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النَّار، والعمل نحو السَّلام الدَّائم إذا تمَّت إدارتها بحكمة

تستكشف الورقة أبعاد حالة اللَّا حرب واللَّا سلم في اليمن، والمستفيدين مِنها، وتناقش تداعياتها على الأطراف المحلِّية والإقليمية والدولية، والتأثيرات المحتملة لها والسِّيناريوهات المرجَّحة في المستقبل القريب

مقدمة:

منذ أبريل ٢٠٢٢م، حينما جرى التوصُل إلى هدنة مؤقَتة (انتهت في ٢ أكتوبر مِن العام ذاته)، دخلت حرب اليمن في مرحلة جديدة لم تشهدها مِن قبل، وهي مرحلة اللَا حرب واللَا سلم، حيث لم يجر الاتِفاق على هدنة معينة، كما لم يجر الاتفاق على وقف إطلاق النَار بوساطة ما، وإنَما جرى توافق الجميع ضمنيًا على إبقاء الوضع مثلما هو، فلا حرب مشتعلة في الجبهات، ولا سلام قائم لإنهاء الحرب

هذه المرحلة التي تُسمَى بمصطلح اللَا حرب واللَا سلم ستكمل عامها الأوَل. وهذا المصطلح اللَا حرب واللَا سلم جرى تداوله لأوَل مرَة في بداية سبعينيات القرن الماضي؛ حيث استخدم لوصف الوضع الذي كان يمرُ به الصراع بين العرب وإسرائيل في تلك الفترة، بعد أن أعلن الرئيس المصري الراحل، جمال عبدالناصر، موافقته على مبادرة روجرز[١]، في أغسطس ١٩٧٠م، بهدف وقف الحرب بين مصر وإسرائيل. وعلى الرغم مِن توقُف القتال إلَا أنَه لم يجر التوصُل إلى اتفاقية سلام رسمية[٢]. وبالتالي، لم يكن هذا الوضع سلامًا يسمح بالعودة إلى الحياة اليومية كالمعتاد، كما أنَه -أيضًا- لم يكن حربًا نشطة بالمعنى التقليدي؛ وهو تمامًا ما يحدث في اليمن في الوقت الرَاهن، فالحياة لم تعد إلى مجراها الطبيعي، والوضع السياسي لا يزال مشتَتًا، والحالة الاقتصادية تزداد سوءًا يومًا بعد يوم

ويرى مراقبون أنَ حالة اللَا حرب واللَا سلم فرصة لبناء سلام دائم[٣]، بينما يرى آخرون أنَها حالة خطيرة تتدهور فيها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكثر، ويبقى الوضع هشًا مُعرَضًا في أيِ لحظة للعودة إلى العنف[٤].

---

١. مبادرة روجرز، والمعروفة أيضًا بالضربة العميقة، هي مبادرة قدَمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في ٥ يونيو ١٩٧٠م، عن طريق وزير خارجيتها وليام روجرز، لإيقاف إطلاق النَار، بين مصر وإسرائيل، لتسعين يومًا، وأن يدخل الطرفان في مفاوضات جديدة لتنفيذ القرار ٢٤٢. استجاب الطرفان لإيقاف النيران في ٨ أغسطس ١٩٧٠م، غير أنَ إسرائيل لم تف بالشق الثاني، وسقطت المبادرة في ٤ فبراير ١٩٧١م، حيث أعلنت مصر رفضها تمديد وقف إطلاق النار واستمرار حالة اللَا سلم واللَا حرب

٢. انظر: العرب والعودة إلى اللَا حرب واللَا سلم، عادل سليمان، العربي الجديد، في: ٢٠١٦/٣/٣١م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/knWun

٣. عام على الهدنة.. تأكيد أمريكي أوربي على دعم جهود السلام في اليمن، دي. دبليو. عربي، في: ٢٠١٨/١٢/١٩م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/M0ErQU3

٤. اليمن: تداعيات اللَا حرب واللَا سلم على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وليد الأبارة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، في: ٢٠٢٣/٢/٢٧م، متوفر على الرابط التالي
https://cutt.us/fHkzM

وقد شهدت مناطق عديدة في العالم هذه الحالة؛ فعلى سبيل المثال ظلَ الصراع في صحراء العيون بالمغرب تحت هذه الحالة، منذ تسعة عشر عامًا، ولا يزال كذلك، ولا يختلف الأمر في الصراع الدائر في جزيرة قبرص بين الأتراك واليونانيين. وهو ما يُخشى في الصراع في اليمن، وأن تطول حالة اللَا حرب واللَا سلم دون تحقيق سلام حقيقي تنعم فيه البلاد بالأمن والاستقرار

والسؤال هو: لماذا وصلت حرب اليمن إلى هذه الحالة؟ وهنا سنحاول الإجابة على هذا التساؤل ومعرفة مَن المستفيد مِن هذه الحالة، وما هي نتائجها المحتملة

حالة اللَا حرب واللَا سلم في اليمن:

منذ مطلع عام ٢٠٢٠م، أصبح جليًا أنَ التحالف العربي وصل إلى قناعة بأنَ الحسم العسكري في اليمن خيار يصعب تحقيقه، وذلك بعد خمس سنوات مِن الحرب تسبَبت في زيادة الأعباء الإنسانية والسياسية على البلاد. وفي ذات الوقت، عانت المملكة العربية السعودية مِن ركود اقتصادي نتيجة أزمة وباء كورونا، والذي صاحبها انهيار في أسعار النفط، ما أدَى إلى عجز في الميزانية السعودية، ما أثَر بدوره على مشاريع التنمية في المملكة. يضاف إلى ذلك تغيُر الموقف الأمريكي تجاه الحرب عقب تولِي إدارة جو بايدن، حيث أصدر الرئيس الأمريكي ثلاث قرارات أثَرت على حرب اليمن، وهي: إيقاف مبيعات الأسلحة ودعم العمليات العسكرية السعودية، وإزالة جماعة الحوثي مِن قائمة التنظيمات الإرهابية، وتعيين مبعوث أمريكي خاص باليمن (ليندركينغ). سبق ذلك كلَه بعام، وتحديدًا في فبراير ٢٠٢٠م، سحب دولة الإمارات العربية المتحدة قوَاتها العسكرية مِن الأراضي اليمنية تدريجيًا، وخفض مشاركتها في العمليات العسكرية

العوامل السابقة مجتمعة أدَت إلى انتهاج السعودية سياسة الخروج التدريجي مِن حرب اليمن. فبعد سنوات طويلة مِن الحرب، أصبح أطرافها منهكين مِن الخسائر البشرية والاقتصادية، والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية. لذلك كان مِن المرجَح أن تعمل جميع الأطراف على التهدئة، والوصول إلى وقف طويل الأمد لإطلاق النار، أو تسوية دائمة. لذا جرى التوصُل إلى وقف لإطلاق النار، في ٢ أبريل ٢٠٢٢م، وأدارت السعودية مفاوضات مع جماعة الحوثي عبر قنوات خلفية. وقد أدَى الاتِفاق على وقف إطلاق النَار إلى خفض مستوى العنف في البلاد، وتحسين الوضع الإنساني؛ لكنَه منح جماعة الحوثي الفرصة لتعزيز مواقعها العسكرية والأمنية والاقتصادية، دون أن تحقِق الحكومة اليمنية أيَ مكاسب واضحة. ومع انتهاء الهدنة، في ٢ أكتوبر ٢٠٢٢م، لم توافق جماعة الحوثي على تجديدها بحجَة أن تمديدها لا يؤسِس لعملية سلام[٥]؛ غير أنَ حالة اللَا حرب واللَا سلم ظلَت قائمة دون الاتفاق على هدنة واضحة المعالم

وقد أدَى التقارب الإيراني- السعودي، واتِفاق الطَرفين، في مارس ٢٠٢٣م، في العاصمة الصينية بكِين، إلى رفع وتيرة المحادثات السعودية مع جماعة الحوثي، بحيث أصبحت تلك المباحثات علنية. وتباينت وجهات النظر حول الدور السعودي في المفاوضات، حيث اعتبر السعوديون أنفسهم وسطاء في عملية المصالحة بين الأطراف المختلفة في اليمن، فيما اعتبرهم الحوثيون طرفًا أساسيًا ومهمًا في الصراع، معلِقين على هذا الاعتبار مسائل مثل التعويضات وإعادة الإعمار

ويبدو أنَ المباحثات السعودية- الحوثية قد تعثَرت، أو توقَفت عند قضايا خلافية؛ مِنها التزام الحكومة بدفع رواتب موظَفي الخدمة المدنية بما في ذلك في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وفتح الموانئ والمطارات دون قيود، وإطلاق سراح جميع الأسرى، وخروج القوَات الأجنبية (التي يرى الحوثيون أنَها ستكون سببًا للعودة إلى العنف). لهذا يبقى احتمال تعثُر المباحثات وجمودها قائمًا، لتستمرَ حالة اللَا حرب واللَا سلم في اليمن إلى حين، أو عودة وتيرة العنف مِن جديد

٥. لا اتفاق على تمديد هدنة اليمن وجماعة الحوثي توجه أول تحذير بعد انتهائها للسعودية والإمارات، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٢/١٠/٢م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/I7BcKwA

في غضون ذلك، تشهد البلاد حربًا اقتصادية شرسة بين الأطراف اليمنية؛ وهي مسار جديد للصراع في اليمن، حيث تسعى جماعة الحوثي، والحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا، والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى السيطرة على الموارد المتاحة، أو منع الآخرين مِن الاستفادة مِنها ما أمكن

هذا السياق يقود إلى التساؤل حول مَن هو المستفيد الأكبر مِن حالة اللَا حرب واللَا سلم الحالية في اليمن؟ وماذا سينتج عن هذه الحالة؟

اللَاحرب واللَاسلم.. وتحقيق السلام:

تُعدُ حالة اللَا حرب واللَا سلم وضعًا فريدًا ومعروفًا في السياسة الدولية، إذ تتحكَم به عوامل سياسية وعسكرية إلى حدٍ كبير، ويملك الطرف الأقوى عسكريًا اليد العليا في التحكُم باستمرار هذه الحالة أو إنهائها. فاللَا حرب واللَا سلم ليست سلامًا حقيقيًا، ولا حربًا مفتوحة، وإنَما هي فترة مؤقَتة يُعلَق فيها القتال بانتظار عوامل القوَة التي تملي شروطها. وتبقى هذه الحالة رهنًا بمصالح الطرف/ الأطراف الأقوى والقادرة على فرض إرادتها وتوجُهاتها. ويلاحظ أنَ إيقاف الصراع الحالي في اليمن -على الأقل مؤقَتًا- ربَما يخدم مصالح العديد مِن الأطراف اليمنية والإقليمية والدولية، في ظلِ التوترات المتصاعدة في مناطق أخرى حول العالم. غير أنَ وقف إطلاق النار وحده لن يحقِق سلامًا حقيقيًا للشعب اليمني. وما لم تتم مفاوضات جادة بين جميع الأطراف فإنَ استمرار هذا الوضع سيؤدِي حتمًا إلى انفجار الصراع مجدَدًا عند أوَل فرصة تراها الأطراف الفاعلة مناسبة لمصالحها

وقد شهدت هذه الفترة تعثُرًا في تقدُم التحالف العربي المناهض لجماعة الحوثي، حيث نشط المجلس الانتقالي الجنوبي لتعزيز سيطرته على جنوب اليمن، وتشكَلت قوَات درع الوطن، ومجلس حضرموت الوطني لمواجهة تلك الجهود

بالإضافة إلى ذلك، زادت جماعة الحوثي مِن وتيرة الحرب الاقتصادية ضدَ الحكومة اليمنية، وسعت لضمان مصادر إيرادات لحكومتها بصنعاء

وفي العموم، لا تزال نافذة الأمل مشرعة أمام فرص السلام بالرغم مِن تقلُب الأوضاع. وقد تتسبَب التطوُرات الإقليمية، بما في ذلك انفراج العلاقات بين السعودية وإيران، عقب البيان الثلاثي الصادر في بكِين، في مارس ٢٠٢٣م، في تغييرات كبيرة قد تؤثِر على حرب اليمن بطريقة غير مباشرة لتحقيق السلام

مَن المستفيد مِن حالة اللَا حرب واللَا سلم الحالية؟

سيشهد استمرار الوضع الراهن القائم على حالة اللَا حرب واللَا سلم استفحال الصراع الاقتصادي، واستقرار موازين القوى العسكرية والسياسية؛ وفي ظلِ هذا الوضع ستواصل جميع الأطراف اليمنية سعيها نحو تعزيز سيطرتها على الموارد، أو منع الأطراف الأخرى مِن الحصول عليها. وسيسود جوٌ مِن التنافس المحموم على السيطرة الاقتصادية، فيما ستحافظ القوى العسكرية على نفوذها في مناطق سيطرتها. ويبقى السؤال عن أكثر الأطراف المستفيدة مِن هذه الحالة؟

بالرغم مِن رغبة جماعة الحوثي في التوصُل إلى اتفاق مع السعودية إلَا أنَها تهدف إلى إطالة المفاوضات قدر الإمكان، والتحجُج بعدم التوافق على القضايا الخلافية، لأجل الحصول على أكبر قدر مِن التنازلات مِن قبل السعودية، وتحقيق أكبر قدر مِن المكاسب، ولصالح تعزيز مكانتها ككيان شبه مستقل، وسلطة مؤثِرة في شمال البلاد، وفي ذات الوقت لتضييق الخناق على الحكومة اليمنية، المعترف بها دوليًا، وتقويض موقفها قدر الإمكان قبل أيِ مفاوضات شاملة محتملة في المستقبل. أضف إلى ذلك سعي الجماعة في تصعيد الحرب الاقتصادية ضدَ الحكومة اليمنية عبر منع تصدير النفط، وفرض قيود على الواردات مِن مناطق الحكومة اليمنية، ممَا يؤدِي إلى خنق الحكومة اقتصاديًا، وتصاعد المنافسة بين مكوِنات مجلس القيادة الرئاسي على الموارد ومصادر الإيرادات

في الوقت نفسه، تسعى السعودية والإمارات إلى تقليص التزاماتهما المالية، حيث أصبح تمويلهما للحكومة اليمنة أو الأطراف الأخرى عبئًا اقتصاديًا كبيرًا

ومع ذلك، ستظل السعودية والإمارات ملتزمتين بحماية أمنهما القومي ومصالحهم الإستراتيجية، مِن خلال حلفائهم على الأرض؛ غير أنَ إمساكهما عن الدَعم المالي والمادي للحكومة سيعوِق أيَ تقدُم في توحيد القوَات المسلحة، أو تعزيز قدراتها العسكرية، ما قد يجعل فرصة جماعة الحوثي في السيطرة على مساحات أخرى سانحة، في حال اشتعلت جبهات القتال مرَة أخرى

وخلاصة القول أنَ جماعة الحوثي تسعى للاستفادة مِن عمليات التفاوض لتحقيق مكاسبها، وتعزيز تأثيرها على الساحة اليمنية، مدركة أنَ صمودها يجني ثماره، وأنَ عامل الوقت يلعب لصالحها؛ وهذا بدوره ما لا يمهِد لأيِ سلام حقيقي، خاصَة مع تصلُب مواقفها وإدراكها أنَ المكاسب التي حقَقتها على الأرض تجعلها في وضع أفضل لفرض شروطها، لذا فهي غير مستعدَة لتقديم أيِ تنازلات حقيقية، أو الدخول في سلام شامل، ما لم تتحقَق مطالبها كاملة

في الجهة الغربية للبلاد، جرى افتتاح طريق جديد يربط بين مدينة تعز ومدينة المخا، وذلك بدعم مِن الإمارات، وهو ما سيقلِل مِن حدَة حصار محافظة تعز، ويغيِر مصادر دخل الضرائب مِن السلطات في تعز إلى قوَات المقاومة الوطنية، التابعة للعميد طارق محمد صالح، وهو ما سوف يعزِز مِن مكانته في المحافظة، كما سيؤثِر هذا الأمر سلبًا على القوى المهيمنة في تعز، ما قد يؤدِي إلى تصاعد التوتُرات داخل السلطات المحلية والجهاز الأمني، وهذا بدوره يمهِد الطريق لتوسيع نفوذ قوَات المقاومة الوطنية في لحج، ومِن ثمَ السيطرة على تعز بشكل أسهل

في المحافظات الجنوبية، سعى المجلس الانتقالي الجنوبي، في ظلِ حالة اللَا حرب واللَا سلم، إلى توحيد الصفِ الجنوبي تحت مظلَة المجلس، تحسُبًا لأن يكون الممثِل الوحيد للجنوب في المفاوضات الشاملة المحتملة في المستقبل، وذلك مِن خلال عدَة خطوات، مِنها: إعادة هيكلة المجلس وضمُ قيادات جنوبية جديدة، وعقد اللِقاء التشاوري الجنوبي، ومحاولة التوسُع نحو حضرموت، وهو توسُع جرى إحباطه بتشكيل مجلس حضرموت الوطني، والمدعوم مِن قبل السعودية. عدا عن ذلك، فإنَ تزايد حالات الاغتيالات السياسية في الجنوب يمكن أن ترجِح كفة الميزان نحو التصعيد بين الأطراف الجنوبية المختلفة

مِن ناحية المجتمع الدولي يبدو أنَ حالة اللَا حرب واللَا سلم في اليمن تأخذ منحًا ذا أهمية متزايدة؛ فهذا الوضع يخدم مصالح الأطراف الإقليمية والدولية معًا، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، في ظلِ التوترات المتفاقمة في عدد مِن مناطق العالم، وعلى رأسها الحرب في أوكرانيا، والتصعيد في بحر الصين الجنوبي، فضلًا عن التحدِيات الاقتصادية التي تواجهها أوربَا وأمريكا.

ومِن المتوقَّع أن تضغط الولايات المتحدة والأمم المتحدة للحفاظ على وقف إطلاق النار في اليمن، تجنُّبًا لأي تصعيد للصراع قد يؤثِر على استقرار إمدادات الطاقة العالمية؛ وهذا يمنح دول التحالف العربي، وعلى رأسها السعودية والإمارات، فرصة للتركيز على التحدِيات الداخلية دون تعرُض لهجمات مباشرة. لهذا، مِن المرجَح أن تستمر حالة عدم اليقين في اليمن لفترة أطول، مع دعم إقليمي ودولي، إلى حين استقرار الوضع في المناطق الأخرى المتأثِرة بالصراعات

تداعيات حالة اللَا حرب واللَا سلم:

في خضم هذه الحالة التي يستفيد مِنها جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وإنَ تفاوتت نسب الاستفادة مِن طرف إلى آخر، عدا الحكومة الشرعية، المعترف بها دوليًا، والتي تستنزف سياسيًا واقتصاديًا، تدلُ المؤشِرات على استمرار هذا الوضع كما هو عليه؛ ومِن المحتمل أن يتطوَر إلى الإعلان عن هدنة رسمية، تتضمَن حلولًا جزئية لبعض القضايا، كفتح المطارات والطُرق والموانئ، وتقاسم رواتب الموظَفين، أمَا القضايا الخلافية الأكثر إشكالية فسوف يجري تأجيلها إلى جولة مفاوضات لاحقة. وقد تركِز الهدنة القادمة على القضايا الأسهل نسبيًا، والتي يمكن التوصُل إلى حلول مبدئية بشأنها، بينما تُترك الملفَات الأكثر تعقيدًا لمرحلة لاحقة مِن المفاوضات. وهذا يعكس الطبيعة التدريجية لعملية بناء الثقة بين الأطراف، إذ لا يمكن حلُ كلِ القضايا الشائكة مرَة واحدة. وقد يؤدِي ذلك إلى تأسيس نواة للسلام السلبي[٦]، والذي لن يؤدِي إلى بناء دولة مؤسَساتية بطبيعة الحال، بل سيسهم في تطبيع المكاسب العسكرية وترسيخها، وتعزيز سلطتها، مِن قبل أطراف الصراع المتغلِبة، وهو ما قد يشجِع إلى نشوء تفاهم مؤقَت لكيانات فرضت نفسها بقوَة السلاح، مع بقاء حكومة هُلامية، معترف بها دوليًا، إلى حين قلب التوازنات لصالح الكيان الأقوى عسكريًا واقتصاديًا. ويقذف إلى الواجهة هنا تذكُر مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣م، والذي أسَس لمبدأ فرض الأمر الواقع في تغيير شكل الدُول والاتفاقيات

٦. انظر:

Positive and Negative Peace, Johan Galtung and Dietrich Fischer, SpringerBriefs on Pioneers in Science and Practice, in 1 january 2013; p65. At:

https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-642-32481-9_17

على الصعيد الإقليمي ستسعى السعودية إلى بقاء الوضع كما هو لحين إيجاد مخرج مِن حرب اليمن، أو الوصول إلى السلام السلبي، بينما ستسعى الإمارات إلى دعم المجلس الانتقالي الجنوبي لتأسيس دولة جنوبية مستقلَّة بهدف الحفاظ على النفوذ الذي نمَتَه على طول الساحل، مِن المكلَا إلى باب المندب، لتعزيز مكانتها في مجال التجارة الدولية والحفاظ على مصالحها، بينما ستحافظ إيران على خفض التصعيد والتهدئة بحسب ما تقتضيه مصالحها الإقليمية وديناميكية علاقاتها الدولية

على الجانب المحلِي سيؤثِر استمرار هذه الحالة على الوضع الاقتصادي في البلاد عمومًا، وسوف ينعكس على تضخُم الأسعار، وانهيار أكثر لقيمة الريال، وصعوبات في تقديم الخدمات الحكومية العامة، وبالتالي سوف تستمرُ معاناة المواطنين وتزداد معدَلات الفقر والعوز أكثر ما لم يتنبَه صنَاع القرار والأطراف المؤثِرة لتدارك الأمر

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER